

التربية الخاصة: رؤية مستقبلية

إعداد

أ.د هالة رمضان عبد الحميد *

مقدمة

يعتبر ميدان التربية الخاصة من الميادين الحديثة نسبياً مقارنة بالميادين التربوية والنفسية الأخرى، إذ تعود البدايات العلمية المنظمة لهذا الميدان إلى النصف الثاني من القرن العشرين حيث يجمع علم التربية الخاصة بين عدد من العلوم وتمتد جذوره إلى ميادين علم النفس والتربية، وعلم القانون، والطب، والاجتماع، وغيرها من العلوم ذات الصلة، متناولاً الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يختلفون اختلافاً ملحوظاً عن الأطفال العاديين في نموهم العقلي، والجسمي والانفعالي والحركي واللغوي، مما يستدعي اهتماماً خاصاً من قبل المربين بهؤلاء الأطفال من حيث التعرف عليهم وتشخيصهم ووضع البرامج التربوية، إضافة إلى التخطيط المستقبلي لتحسين الخدمات المقدمة لهم. ولذلك يخطط الخبراء والمختصون والمعنيون برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة لإعداد مستقبل أفضل لهم على جميع المستويات وبأشكال مختلفة.

ويشير البعض إلى أن مجال التربية الخاصة لديه فرصة غير عادية للتعلم من ماضيه وحاضره واستخدام هذه الدروس لتوجيه الممارسة الفعالة، يظهر ذلك جلياً في قضية الدمج التربوي الشامل والتي تشغل بال الكثير من التربويين على مستوى العالم. ونظراً لتاريخ التربية الخاصة الحديث نسبياً فإنه يواجه العديد من التحديات، وبالتالي فإن التفكير في المستقبل وتحديد الرؤى المستقبلية يعتمد بشكل كبير على فهم الماضي وتحليل الحاضر لبلوغ المستقبل (Bethere and Pavitola, 2014; Khan, 2017; Cook, Landrum and) (Tankersley, 2014).

ويقصد بالتربية الخاصة بأنها مجموعة البرامج والخطط والاستراتيجيات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة بالأطفال غير العاديين، وتشتمل على أساليب تدريس وأدوات وتجهيزات ومعدات خاصة، بالإضافة إلى خدمات مساندة. وعليه فإن خدمات التربية الخاصة تقدم لجميع فئات الطلاب الذين يواجهون صعوبات تؤثر سلبياً على قدرتهم على التعلم، كما أنها تخدم

* أستاذ التربية الخاصة - كلية التربية بالإسماعيلية - جامعة قناة السويس

أيضا الطلاب ذوي القدرات والمواهب المتميزة. ويطلق اصطلاحاً على تلك الفئات مفهوم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة وبالتالي تكون الفئات الأساسية للأطفال ذوي الاحتياجات التربوية ثلاث عشرة فئة من فئات الإعاقة تقدم لها الخدمات من خلال قانون التربية للأفراد المعاقين (IDEA) الأمريكي وهي الإعاقة العقلية، والبصرية، والسمعية، والإعاقة الحسية المزدوجة، والإعاقات المتعددة، والإعاقة البدنية، والأمراض الصحية المزمنة، واضطرابات التواصل، وصعوبات التعلم وغيرها من الفئات بالإضافة إلى الموهبة والتفوق (إبراهيم العثمان، ٢٠٠٣).

وعندما نحاول التوصل إلى رؤية مستقبلية للنهوض بمجال التربية الخاصة يصبح من الضروري الاستفادة من خبرات الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تطوير برامج وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة من حيث التخطيط وبناء البرامج التعليمية ومن إعداد للمعلم وغيرها من الأمور المتعلقة بمستقبل تلبية متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في المستقبل. كما يمكن القول بأن مستقبل مجال ما مرتبط بالواقع الذي يعيشه هذا المجال فقد يكون ماضى مجال ما في مكان ما هو حاضر نفس المجال في مكان آخر، وحاضر المجال في مكان ما هو مستقبل المجال في مكان آخر، بمعنى أنه يجب أن ينظر إلى الماضي والحاضر في مجال التربية الخاصة في سياق المكان الذي يطبق فيه حتى يمكن الوصول إلى رؤى مستقبلية قابلة للتطبيق. وفي الجزء التالي سيتم عرض أهم المحاور التي تدور حولها الرؤى المستقبلية لمجال التربية الخاصة متضمنة عرضاً وتحليلاً للماضي والحاضر ووصولاً إلى المستقبل (Stovall, 2018; UNESCO, 1995).

أولاً: سياسة التربية الخاصة Special Education Policy

تقع سياسة توفير التعليم للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في بعض الدول على عاتق إدارات التعليم والوزارات وهي المسؤولة عن التطوير فيما يتعلق بتعليمهم. وتقدم هذه الإدارات والوزارات سلسلة متصلة من الخدمات تمتد من الالتحاق بدوام كامل في مدارس التعليم العام أو الالتحاق بدوام كامل في مدارس التربية الخاصة مع وجود خيارات أخرى حسب حالة التلميذ ذو الاحتياج الخاص. كما أن هناك سلسلة متصلة من الدعم متوفرة للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. ويبدأ هذا بالدعم الذي يقدمه معلم الفصل في الفصل الدراسي العادي، يليه دعم التعلم وتدخلات تدريس الموارد إذا كانت ضرورية، وأخيراً، مشاركة الخدمات المساندة مثل الخدمة النفسية.

كما تنوعت البدائل التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة بين الدمج الشامل في التعليم العام والفصول الملحقة بمدارس التربية العامة ومدارس التربية الخاصة. وهناك القليل من الأدلة التي تدعم نموذج واحد من البدائل التربوية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة على أنه أكثر فعالية من غيره. ومع ذلك، قد يكون هناك بعض الأدلة البحثية التي تشير إلى أن هناك بعض المزايا في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام.

كما أن هناك بعض مدارس التربية الخاصة في بعض الدول وسعت من اختصاصاتها لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في محاولة منها الإبقاء على دور فاعل لها بعد بدء حركة الدمج الشامل وانتشارها. كما أقرت بعض الإدارات التعليمية على أنه يجب تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بشكل شامل مع الأطفال الذين ليس لديهم مثل هذه الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار توفير الدعم المناسب لهم.

ومن التحديات التي واجهت ذلك هي مدى قدرة المدارس العادية على استيعاب هؤلاء الأطفال بطريقة فعالة ومفيدة. كما أن هناك أطفال ذوي احتياجات تعليمية خاصة ومعقدة ولا تتناسب طبيعتها ودرجتها في أن يكون من مصلحتهم أن يتعلموا جنباً إلى جنب مع الأقران العاديين في مدارس التعليم العام، حتى مع توفير دعم إضافي. وبالتالي ظهرت بعض التوصيات بأن مدارس التعليم العام غير مناسبة للأطفال من ذوي الحاجات التعليمية المعقدة حيث ان هناك صعوبة كبيرة في توفير التعليم الفعال لهم. وأوصوا بأن يلتحقوا بمدارس التربية الخاصة أو الفصول الملحقة بمدارس التعليم العام. ويمكن طرح الرؤية المستقبلية لسياسة التربية الخاصة فيما يلي:

١. المرونة في تحديد الأوضاع والبدائل التربوية المطروحة لذوي الاحتياجات الخاصة وصولاً إلى الدمج الشامل حيث يتاح للتلميذ ذو الاحتياج الخاص أن ينتقل من وضع تربوي إلى وضع آخر كلما تغيرت حالته مع توفير الدعم اللازم له.
٢. تنظيم فصول التربية الخاصة على أساس مرن وتوفير مسؤولي التدخلات والدعم وتيسير شمولية النهج الذي يسمح للتلاميذ بالانضمام إلى الطلاب العاديين إلى أقصى حد ممكن.
٣. توفير الوصول الشامل إلى فصول التربية الخاصة في جميع أنحاء البلد على أساس مخطط، وعادل وشفاف.
٤. مطالبة جميع المدارس بوضع سياسة رسمية بشأن كيفية وضع الأطفال في فصول التربية الخاصة، وكيف سيتم تضمينها أيضاً في الفصول العادية لفترات محددة من الوقت.

٥. أن يُذكر صراحةً، داخل البرنامج التربوي للطفل وفقاً لاحتياجات وقدرات التعلم كيفية الوصول إلى فرص التعلم في فصل التربية الخاصة وكيف سيتم دمجها مع العاديين.
٦. مواصلة مراقبة كل من الفئات الخاصة والإعدادات العامة بشكل منتظم ومراجعتها من قبل المدارس نفسها ومن خلال المراقبة والمراجعة الخارجية.
٧. التوسع في صلاحيات مدارس التربية الخاصة لقبول ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة المعقدة، لتلبية احتياجات مجتمعاتهم، وإضفاء الطابع الرسمي على تسجيل الأطفال الذين لديهم مجموعة واسعة ومعقدة من الاحتياجات التعليمية الخاصة.
٨. الاستمرار في تمويل مدارس التربية الخاصة لاستيعاب الطلاب من ذوي الإعاقة الشديدة والمتعددة، وتوفير الموارد لخدمة هؤلاء التلاميذ بدلاً من أن يكونوا محدودين بفئات معينة من الإعاقة.
٩. تحسين مستويات التوظيف وتحديد نسبة عدد التلاميذ إلى المعلم والتي يجب أن تعكس مدى الحاجة لهم داخل مدارس التربية الخاصة والعامة.
١٠. تشخيص الإعاقة، وتقييم الاحتياجات التعليمية الخاصة للأطفال لتزويدهم بالموارد بمجرد تحديد هذه الاحتياجات، وتجنب ازدواجية التقييمات للحصول على دعم الصحة والتعليم بعين الاعتبار.
١١. استعراض البرامج المقدمة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة ومدى ملاءمتها للاحتياجات التعليمية، في مرحلة ما بعد المرحلة الابتدائية، في كل من المدارس التربية الخاصة والعامة.
١٢. توفير التعليم للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في نفس موقع المدارس العادية ما أمكن.
١٣. أن يتضمن تخطيط التعليم العام احتياجات التلاميذ التعليمية الخاصة بالمجتمع، بما في ذلك التركيبة السكانية والمسافات من خدمات أخرى.
١٤. أن تستمر فصول التربية الخاصة في تقديم الدعم للأطفال في المناطق التي يقيمون فيها، وفي المناطق التي لا يمكن إقامة مدارس تربية خاصة فيها وخاصة للاعاقات الشديدة والمتعددة.
١٥. أن يكون هناك روابط تعاونية بين مدارس التعليم العام ومدارس التربية الخاصة بحيث يتم توفير الفرص لتبادل الخبرات بين المدرسين فيما يتعلق بالممارسات الجيدة في تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. على أن تظل مدارس التربية الخاصة مدعومة

Bethere and Pavitola, 2014;) لخدمة تلاميذ ذوي الاحتياجات الأكثر تعقيدا (Khan, 2017; Cook, Landrum and Tankersley, 2014; Stovall, 2018; National Council for Special Education, 2011; Rogers, 2016 (NDA, 2018).

ثانياً: التشريع Legislation

إن القوانين والتشريعات لها دور كبير وفعال في تنفيذ سياسات التربية الخاصة الفعالة والمقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة. وبالرغم من النقلة الكبيرة التي حدثت في القوانين والتشريعات نحو دمج الأطفال المعاقين في التعليم العام، ونحو قبول فئات جديدة من الإعاقة لم تكن تقبلها المدارس من قبل إلى أنه لا يزال هناك حاجة إلى المزيد من القوانين والتشريعات التي تضمن تنفيذ سياسات التربية الخاصة مثل المرونة في نقل الطفل ذو الاحتياج الخاص من وضع تربوي إلى وضع آخر.

بعد كفاح استمر عدة سنوات لإعداد مشروع قانون عن الإعاقة، وافق الكونجرس الأمريكي في النهاية على قانون تعليمي يعرف باسم "قانون التعليم لجميع الأطفال المعاقين" في عام (١٩٧٥). وأعلن قانون التعليم لأول مرة أنه سيكون هناك تعليم خاص عام شامل، وكان قانوناً جريئاً وتقدمياً، وتحدث عن إشراك التعليم والإنصاف في التعليم لجميع الأطفال من ذوي الإعاقات. وكان هناك حاجة ماسة للقانون، حيث أنه في السنة التي تم إقراره فيها، وجد أن حوالي ثمانية ملايين طفل أمريكي حرمو من التعليم المناسب فقط بسبب إعاقتهم، ومن هؤلاء الأطفال مليون طفل لم يتلقوا أي تعليم على الإطلاق، كما كان الحال في العديد من الدول. ومن ثم، كانت السمة المميزة للقانون، وما زالت إلى اليوم، هي بنوده الستة الطموحة بموجب قانون تعليم جميع الأطفال المعوقين الذي أعيد تسميته بقانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة في عام (١٩٩٠) حيث يحق للأطفال ذوي الإعاقة:

- تحديد وتقييم بدون تمييز.
- رفض صفري بمعنى أنه لا يمكن حرمان أي طفل من برامج التربية الخاصة بسبب الصعوبة في توفير التعليم أو الصعوبة التربوية للمهمة.
- التعليم المجاني المناسب، الذي أوضحته المحكمة العليا في أول حالة لها تختبر فيها القانون الجديد.

- البيئة الأقل تقييداً كمكان حيث يتم توفير خدمات التربية الخاصة، بمعنى أن الموقع الفعلي الأقرب إلى الفصل الذي وضع فيه الطفل إذا لم يكن هناك إعاقة، بما في ذلك فصول التربية الخاصة كلما أمكن ذلك.
- حقوق الإجراءات القانونية للوالدين، بما في ذلك الحق في إخطار الوالدين بأي خدمات أو متطلبات بخصوص الطفل المعاق.

بعد عشر سنوات من تنفيذ قانون الإعاقة، تم انتقاده من قبل بعض المهنيين بسبب سياسة العزل المتمثلة في إنشاء مدارس التربية الخاصة، والتي أدت إلى فصل الأطفال ذوي الإعاقة بوضعهم في برامج منفصلة في بيئات مقيدة، وانتقدت كذلك ثبوت وصمة الإعاقة على الطفل ونادراً ما يعفى الطفل من خدمات التربية الخاصة عندما لا يكونوا بحاجة إليها. وبعبارة أخرى، لم تكن سياسة العزل المتمثلة في مدارس التربية الخاصة فعالة بما فيه الكفاية لأن العديد من الأطفال لم يتم "شفائهم" وظلوا في حاجة إلى خدمات متباينة والبعض الآخر تدهورت قدراته. ومن هنا بدأت المناداة بدمج المعاقين مع العاديين في التعليم العام والمجتمع لتمتد إلى الأنشطة الاجتماعية للمدرسة والوظائف غير الأكاديمية مثل الكافيتريا والنوادي ووسائل النقل، بروح الإدماج الحقيقي، كما أنه شجع على التشارك مع العاديين في الأهداف والتعليمات والإعدادات. كما تم التأكيد على أنه يمكن للأطفال ذوي الإعاقة المشاركة في التعليم العام في كثير من الأحيان أكثر مما سمح لهم في كثير من الحالات، ويمكنهم تقديم مساهمات ذات معنى في الفصل الدراسي. وأفاد الدمج بعض التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الذين يعانون من إعاقات خفيفة وأولئك الذين يعانون من اضطرابات سلوكية في تلقي العلاج في المهارات الأكاديمية الأساسية، وأن يتعلموا بشكل بناء من الآخرين إذا كان زملائهم في الصف يتشاركون في مهارات مماثلة.

وصدر في مصر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لسنة (٢٠١٨) لضمان حقوق الأفراد ذوي الإعاقة، وهو من أحد أهم التشريعات التي صدرت لضمان حقوق المعاقين في التعليم والحياة مثل العاديين. ومن مواد القانون التي تطرقت لدور المعاقين داخل نظام العدالة الأمر الذي لم يكن مطروحاً بشكل كبير في الماضي، المادة (٢٩) في الفصل الثاني، الحق في الإتاحة والتيسير، والتي نصت على أن يعفى الشخص ذو الإعاقة سواء كان مدعياً أو مدعى عليه من الرسوم القضائية، كما نص أيضاً في المادة (٣٥) في الفصل الثالث، الحق في الحماية القانونية والجنايئة للأشخاص ذوي الإعاقة، على أن الشخص المعاق سواء كان متهماً أو مجنياً عليه أو شاهداً في جميع مراحل الضبط أو التحقيق أو المحاكمة أو التنفيذ له الحق في

معاملة إنسانية تتناسب مع حالته واحتياجاته. كما يجب أن يعتد ببيانات الأشخاص ذوي الإعاقة في بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة، بعد التأكد من بياناتها عند إتخاذ أية إجراءات قانونية نحوهم في مراحل الضبط أو التحقيق أو المحاكمة، ويتم إتاحة كافة وسائل المساعدة الصحية والإجتماعية والقانونية، وتوفير كود الإتاحة في كافة المؤسسات مثل أقسام الشرطة والمحاكم وذلك في المادة (٣٦) ، (٣٧) ، (٣٨) من ذات القانون. ويشير هذا القانون إلى دور المعاق عموماً في نظام العدالة كشاهد أو مدعي أو مدعى عليه مطلوب شهادته أو أخذ أقواله أو الدفاع عن نفسه. ومن وجهة نظر الباحثة، يعتبر ذلك تحولاً إيجابياً وهاماً للنظر للمعاقين ودورهم في المجتمع والذي من الممكن أن يحسن الخدمات المقدمة لهم في المستقبل. ويمكن اقتراح ما يلي كرؤية مستقبلية لهذا المحور:

١. اصدار قوانين وتشريعات تسمح بالانتقال من وضع تربوي لآخر خلال العام وحسب احتياجات الطفل ذو الاحتياج الخاص. حيث أصبح الدمج الشامل معياراً للتعليم الفعال لذوي الاحتياجات الخاصة المفترض. كما من المهم ان تنص التشريعات على أهمية توفير بيئة أقل تقييداً كلما أمكن ذلك مرتبطاً بشكل متزايد بالفصول الدراسية للتعليم العام.
٢. اصدار قوانين وتشريعات تضمن لذوي الاعاقات المعقدة والمتعددة بيئة تعليمية فعالة وأوضاع تربوية مناسبة لاحتياجاتهم التعليمية (Bethere and Pavitola, 2014; Khan, 2017; Cook, Landrum and Tankersley, 2014; Stovall, 2018; National Council for Special Education, 2011; Rogers, 2016; NDA, 2018).

ثالثاً: الإدارة والتنظيم Administration and organization

إن التخطيط للمرحلة الانتقالية هو الاستجابة لمخاوف من عدم خروج الأطفال من مدارس التربية الخاصة، حيث أن مدارس التربية الخاصة لا تخضع للمساءلة عن نتائج ذات مغزى مثل توظيف الأفراد ذوي الإعاقة وعيشهم المستقل. ويفرض قانون الإعاقة (IDEA) بدء التخطيط الانتقالي عند سن الرابعة عشرة، وأن يتم بحلول العام السادس عشر وضع خطة انتقالية لجميع الطلاب في التربية الخاصة الذين اعتبروا الانتقال خارج المدرسة مصدر قلق من قبل فريق البرنامج التربوي الفردي الخاص بهم.

كما يجب أن يتم توفير التخطيط والخدمات الانتقالية لأولئك الذين يعملون في التربية الخاصة في الأعمار الأخرى، والتي يعتبر تغيير خدمتهم أو تنظيمهم خطراً عليهم. ويشمل ذلك أولئك الذين قد يخرجون من مدارس التربية الخاصة لإعادة الدخول إلى التعليم العام، ودعم الفكرة القائلة بأن التربية الخاصة يجب أن تكون خدمة دعم مؤقتة كلما أمكن، وأنه يجب منع العودة إلى مدارس التربية الخاصة بعد تلقي خدمات تعليمية وغيرها أثناء الدمج الشامل. ويمكن الإشارة إلى الرؤية المستقبلية لهذا المحور بأنه مع تزايد قبول دمج ذوي الإعاقات في التعليم العام أصبح من المهم إعداد المعلمين وغيرهم من مقدمي خدمات التربية الخاصة للتخطيط للمرحلة الانتقالية من مدارس التربية الخاصة والعامية وفصول التربية الخاصة الملحقه لعمل نقلة نوعية في حياة الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة لدمجهم دمج فعال في المجتمع (Bethere and Pavitola, 2014).

رابعاً: إعدادات وخدمات التربية الخاصة Special education provision

عندما نفكر في تأثير قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة (IDEA) على مدى الأربعين سنة الماضية، يجب علينا ألا نأخذ بعين الاعتبار مكاننا فحسب، بل إلى أين نحن ذاهبون. لقد غيرت الطفرات التكنولوجية والعجائب التي نعيشها في القرن الواحد والعشرين من عالمنا وغيرت الطريقة التي نعيش بها جميعاً. من بين الابتكارات التي من شأنها أن تكون أكثر تأثيراً، انتشار الصور المرئية. قبل بضعة أجيال، كانت الصور باللونين الأبيض والأسود بينما اليوم، نحمل معنا الهواتف الذكية والأجهزة الأخرى التي تضع التصوير الفوتوغرافي والفيديو الرقمي في متناول أيدينا بشكل روتيني. في أفضل حالاتها، التكنولوجيا هي المد العجيب الذي قد يرفع من قدرات الجميع بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن يخلق فجوة آخذة في الاتساع بين الأطفال العاديين والأطفال من ذوي الإعاقة. ويتبلور تصور الرؤية المستقبلية لهذا المحور فيما يلي:

١. لا توجد حاجة في أي مكان إلى التكنولوجيا لتغيير الحياة بشكل أكبر مما هي في غرفة الصف. وعندما يتم استخدامها بشكل جيد، تصبح المفتاح لفتح الباب أمام الفرص التعليمية لعدد لا يحصى من الطلاب المعاقين. حيث أعدت وزارة التعليم الأمريكية، من خلال مشاريع ومنح، إنشاء أفضل مقاطع الفيديو التعليمية المتوفرة في أي مكان مع منظمات الإنتاج التي تنشئ وصفاً وتمكّن هذه الشراكة الديناميكية من التأثير على الطلاب المعاقين. حيث من الممكن أن تحدث نقلة نوعية في حياة الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على سبيل المثال

- الإعاقة البصرية حيث من الممكن أن يتمتع المعاق بصريا بوصف كامل ودقيق للفيديوهات كشخص يتمتع برؤية كاملة خلال سنوات التعليم.
٢. بالنسبة للطلاب ذوي الإعاقات، يتم تحديد أماكن الإقامة التعليمية والخدمات ذات الصلة بشكل روتيني في البرامج التربوية الفردية الخاصة بهم، ويجب تقديم مبررات كتابية لأي فرق عن البيئة الأقل تقييداً من غير بيئة التعليم العام.
٣. إزالة العوائق التي تحول دون الدمج الفعال سواء كانت تربوية أو اجتماعية أو غيرها وتبني الممارسات العلمية في التربية الخاصة.
٤. تطوير تدريجي للمناهج التعليمية والتحول عن التركيز فقط على المهارات الأساسية (التي يتم تعلمها ببطء بالنسبة إلى بعض الأشخاص ذوي الإعاقات) إلى المحتوى الملائم على مستوى الصف حسب جاهزية العمليات المعرفية لديه.
٥. يجب أن يكون هناك دوراً محورياً للأقران في تعليم زملائهم من المعاقين.
٦. التعميم من أهم المعضلات التي يواجهها تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وهناك بعض المقترحات لتعيين مسؤول لمساعدة الأطفال المعاقين على التعميم.
٧. يجب التأكد من مدى تساوى جميع أطفال المدارس بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة في المساعدات التعليمية والتي تشمل دعم التعليم المبكر، وتقييم الاحتياجات منذ الميلاد إلى خمس سنوات، ونظام رعاية الطفولة المبكرة، ونظام المعلم الزائر، ونظام التعليم المنزلي، والتكنولوجيا المساعدة، والمعدات الخاصة، ونظام النقل الخاص، والسنة الدراسية الممتدة، والدعم الصحي من تقييم الحاجة للخدمات الصحية والتعليم للفئة العمرية منذ الميلاد وحتى خمس سنوات، وفرق الخدمات الصحية وخدمات المجتمع والرعاية المستمرة (محمد نصر، ٢٠٠٣؛ National Council for Special Education, 2011؛ NDA, 2018).

خامساً: الآباء Parents

إن المتتبع لحركة تطور مجال التربية الخاصة يجد أن للآباء دور فاعل وسباق في تطوير هذا المجال. ويكفي أنهم مع المؤسسات الأهلية كانوا أول من دعا لحركة دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام لما لاقوه من العناء في تعليم أطفالهم في مدارس التربية الخاصة. وتعد مشاركة الوالدين أحد مؤشرات الجودة الرئيسية للتعليم، بما في ذلك التربية الخاصة. حيث أنه يمكن التعرف على القصور في نظام تعليم الأطفال من ذوي الاحتياجات

الخاصة من وجهة نظر الوالدين والذي من الممكن أن يساعد في ضمان تحسين الجودة. ومن المقترحات التي من الممكن أن تحسن مستقبل دور الآباء في تحسين الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة ما يلي:

١. النظر إلى الشراكات مع أولياء أمور الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة كعنصر أساسي للحصول على تعليم جيد وشامل.
٢. أن تبدأ مؤسسات التربية الخاصة في التواصل البناء الإيجابي والعاطفي وتطوير استراتيجيات التعاون وتطوير ثقافة مدرسية للتلاميذ العاديين مع ذوي الاحتياجات الخاصة، من أجل موازنة توقعات الوالدين مع الوضع الحالي والمستقبلي.
٣. فعالية استراتيجيات مشاركة الوالدين من شأنه أن يعزز نتائج الأطفال التعليمية والمساهمة في تطوير التعليم الفردي.
٤. غالبًا ما تواجه عائلات الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة مجموعة من الظروف الصعبة التي تتطلب دعماً خاصاً من حيث شكل ومحتوى التواصل معهم. ولذلك يجب أن توجه استراتيجيات مؤسسات التربية الخاصة ومدارس التعليم العام الدامجة نحو توافر المعلومات حول إمكانات تطوير الطفل، والاحتياجات التعليمية والفرص الموجودة في هذا المجال بالشكل الذي يكون مفهوماً للآباء ومخاطباً لثقافتهم، وضمان إمكانات المشاركة في عمليات صنع القرار على قدم المساواة مع باقي الأطراف المعنية.
٥. من أجل تحقيق التوازن بين توقعات الوالدين وفقاً لإحتياجات أطفالهم، هناك مطلب لتطوير فهم الآباء للمؤسسة التعليمية كنظام معقد بدلاً من التركيز على الطفل ذو الاحتياجات التعليمية الخاصة فقط، والاعتراف بمبدأ تمكين الوالدين وتعزيز صوتهم في اتخاذ قرارات مستنيرة ومعقولة بشأن رفاهية حياة أطفالهم وملاءمتها للقرارات التعليمية, (Khan, 2017; Cook, Landrum and Tankersley, 2014)

سادساً: المعلمين Teachers

إن التطوير المهني للمعلمين في مدارس التربية الخاصة والعامة وفصول التربية الخاصة الملحقة بمدارس التربية العامة لمن الأهمية بمكان. وتقر مجالس المعلمين في العديد من الدول بأن مسؤولية مجلس المعلمين هي وضع معايير التدريس فيما يتعلق بالمعرفة والمهارات والكفاءات اللازمة لتدريس التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

قد يكون المعلمون في مجال التربية الخاصة أقل وعياً لماضيهم من المهنيين غيرهم في التخصصات المختلفة، وبالتالي أقل احتمالاً للبناء على هذا الماضي، بالرغم من أن التراث غني بالدروس القادرة على طرح في قضايا التربية الخاصة المعاصرة. ونظراً لأن التربية الخاصة تتغير باستمرار، حيث يسعى أصحاب المصلحة لتحسين حقوق وفرص ونتائج المتعلمين الذين يعانون من قدرات متغيرة، فإن هناك احتياج شديد لتدريب المعلمين وإعدادهم لمواجهة هذه التحديات. وتقترب التربية الخاصة المعاصرة من أن تكون في مفترق طرق حرجة للغاية، مع التغييرات الكبيرة في السياسات والممارسات التي يجري النظر فيها. على سبيل المثال، الاستجابة للتدخل والدعم واستراتيجيات التعليم الجديدة كطرق لتحديد وتعليم المتعلمين والمعرضين لخطر الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، التحديات التي تواجه المعلمين في تضمين البرامج التربوية الفردية للإصلاحات القائمة على المعايير الخاصة بكل دولة، وتحقيق التوازن بين المسألة ومستوى الانجاز الحقيقي للتلاميذ. وتتبلور الرؤية المستقبلية لهذا المحور فيما يلي:

١. تصميم برنامج استراتيجي للتنمية المهنية وتقديمه للمعلمين في مدارس التربية الخاصة والعامية وفصول التربية الخاصة الملحقة بمدارس التربية العامة مع التركيز بشكل خاص على الملف الشخصي للأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة المسجلين في مدرسة.
٢. استمرار جميع مدارس الأطفال ذوي الإحتياجات التعليمية الخاصة في التربية العامة والخاصة في الإمداد بالتطوير المهني المستمر لتطوير المهارات المتخصصة المناسبة لمجموعات معينة من التلاميذ ومهارات العمل التعاونية.
٣. توفير برامج التعليم قبل الخدمة للطلبة المعلمين كتعليم يركز على الإحتياجات الخاصة للأطفال ذوي الإحتياجات التعليمية الخاصة، بما في ذلك ذوي الإحتياجات المتعددة والإحتياجات المعقدة. وعلى وجه الخصوص المتطلبات المتجددة والتحديات التي تواجه المعلمين في مرحلة ما بعد التعليم الأساسي والتي يجب النظر في تطويرها وتوفير برامج لتعليم المعلمين والتطوير المهني المستمر.
٤. تغيير اتجاهات المعلمين قبل وبعد الخدمة لدعم الدمج الشامل لذوي الإحتياجات الخاصة من خلال التدريس المشترك، والذي يمثل الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمعلمين في توفير بيئة تربوية خاصة غنية ومحفزة.
٥. تأمين الحقوق التعليمية الأساسية لمعظم المتعلمين من ذوي الإعاقة وخاصة من هم في مرحلة المراهقة التي يجب أن يستكشف لها حلول جديدة للمشاكل التي تعترضها. وتعتبر

المراهقة مرحلة هائلة يحدث فيها التطور والنمو، ولكن يمكن أيضاً أن تكون صعبة ومؤلمة وغير منتجة إذا لم يتم تخفيف حدة المشكلات والمعاناة التي يمر بها المراهق من ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦. تدريب المعلمين على تطوير البيئة الأقل تقييداً (LRE) واعداد برامج تربوية فردية متناسبة مع احتياجات التلاميذ ذو الاحتياجات الخاصة لتحقيق نتائج الطلاب المرغوب فيها. ومن الملاحظ أن المستقبل مفهوم معقد ويجب التدريب على آلية تطوير الواقع بشكل خاص. ٧. تعليم الطلاب من ذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية كفئة لم تلقى الاهتمام الكافي وتدريب معلمهم على تعليمهم والتركيز على جوانب التعليم وعلاج الطلاب الذين يعانون من اضطرابات الانفعالية وسلوكية (EBD).

٨. يجب أن يستخدم المعلمين مع ذوي الاحتياجات الخاصة نتائج البحوث التي تسترشد بوجهة نظر علمية، لمساعدتهم على تنفيذ الممارسات الفعالة القائمة على الأدلة لاستهداف نجاح الطالب المستمر في المدرسة والحياة بعد ذلك، بدلاً من مجرد العمل نحو نقل الطلاب من التربية الخاصة والعودة إلى التعليم العام.

٩. على المعلمين التركيز على تعليمات فعالة كسمة مميزة للتربية الخاصة، والذي من شأنه أن يحسن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. أيضاً هناك حاجة ماسة إلى إعادة التركيز على المبادئ الأساسية لقانون تعليم المعاقين (IDEA)، والاعتماد على دليل لتوجيه الممارسة في التربية الخاصة، وتجديد جهود التدريب للمعلمين أو المدرسين (Rogers, 2016; ;) (Cook, Landrum and Tankersley, 2014).

سابعاً: التمويل Finance

في العديد من الدول يتولى تمويل خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة الحكومات والمجالس المتخصصة وغيرها من الهيئات المنظمة لهذا الشأن. ومما لا شك فيه أن تمويل خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة يواجه بعض التحديات نظراً لتزايد الخدمات المقدمة لهؤلاء الأطفال. ومن المبررات التي أدت إلى توسع حركة الدمج الشامل التكلفة الاقتصادية العالية لمدارس التربية الخاصة وسياسة العزل. وفيما يلي الرؤية المستقبلية لهذا المحور:

١. فحص هياكل تمويل تقديم الخدمات للأطفال الملحقين بمدارس التربية الخاصة من قبل الإدارات ذات الصلة والتشاور مع الهيئات الأخرى مثل وزارة الصحة، والرعاية، والجمعيات الخيرية.

٢. إجراء مقابلات مع الآباء، المعلمين، مديري المدارس وغيرهم ممن لهم صلة بذوي الاحتياجات الخاصة للتعرف على الاحتياجات التمويلية للخدمات وكيفية توفيرها.
٣. التوسع في سياسات الدمج الشامل وتقليص دور مدارس التربية الخاصة على الإعاقات الشديدة والمتعددة، وذلك لتوفير النفقات وسد فجوة التمويل.
٤. مخاطبة المجتمع المدني في المشاركة في تمويل خدمات التربية الخاصة.
٥. ينبغي أن يكون هناك اعتماد لنهج تدريجي لتنفيذ معايير زيادة التمويل مما يسمح للدولة بإدارة الإطار الزمني الذي يتم إحداث التغيير فيه ونشر التكلفة الكاملة على مدى عدد من السنوات.
٦. وتفرض الظروف الاقتصادية الحرجة على السياسات الجديدة التي يتم تنفيذها التحرك ضمن مستوى الموارد المتاحة أو ضمن إعادة ترتيب أولويات قائمة المصروفات والتوسع في الحصول على مصادر مجتمعية لتمويل الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة بصورة أكبر (Bethere and Pavitola, 2014; Khan, 2017; Cook, Landrum and Tankersley, 2014; Stovall, 2018; National Council for Special Education, 2011; Rogers, 2016; NDA, 2018).

ثامناً: البحث والتطوير Research and development

تعتبر نتائج البحث العلمي من أهم مصادر تطوير مجال التربية الخاصة لما أفرزته من ممارسات قائمة على الأدلة العلمية. ولقد حاولت العديد من الأبحاث العمل في اتجاهات مختلفة لفحص الواقع واستشراف المستقبل لتحسين الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وما زال الباب مفتوحاً على مصراعيه لمزيد من البحوث خصوصاً وأن البحث العلمي حتى الآن لم يتوصل إلى نتائج حاسمة بشأن التخلص التام من آثار الإعاقة. وتتبلور الرؤية المستقبلية لهذا المحور فيما يلي:

١. إنشاء مراكز بحثية محلية تقدم المشورة من نتائج البحوث لتصبح مراكز لتقديم الدعم والمشورة للمدارس العادية ومدارس التربية الخاصة في المرحلة الابتدائية وما بعدها.
٢. إجراء مزيد من البحوث حول دور مدارس التربية الخاصة بعد التوسع في سياسة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام كجزء من السلسلة المتواصلة لتوفير الخدمات للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

٣. إجراء بحوث حول الوضع المزدوج للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة داخل مدارس التعليم والخاص ومدى فعاليته، وإجراء مزيد من البحوث حول التعاون بين الصحة والتعليم في تحديد نظام موحد لتقييم وتحديد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يجب الاتفاق على الاحتياجات التعليمية وتنفيذها.
٤. بحث القضايا المشتركة لعدة قطاعات لتطوير مستقبلي للمدارس التي تتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
٥. زيادة تمويل البحث العلمي بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات في مجال التربية الخاصة (Bethere and Pavitola, 2014; Khan, 2017; Cook, Landrum and Tankersley, 2014; Stovall, 2018; National Council for Special Education, 2011; Rogers, 2016; NDA, 2018).

تاسعاً: التوصيات

- شهد مجال التربية الخاصة في الفترة الماضية قفزات كبيرة في تطوير الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن طموحات العاملين في المجال والمهتمين تتطلع للنهوض بهذه الخدمات كما ونوعاً ومن أبرز تلك التطلعات المستقبلية:
١. مراجعة ماضي وواقع التربية الخاصة لتحديد نقطة البدء في تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
 ٢. العمل على تطوير خطة قومية لتطوير برامج الوقاية من الإعاقة بجميع مجالاتها.
 ٣. التوسع في سياسة الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير البيئة الأقل تقييداً للوصول إلى تحسين قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أقصى حد ممكن.
 ٤. تحديد دور مدارس التربية الخاصة في ضوء التوسع في الدمج الشامل عن طريق إجراء مزيد من الدراسات والبحوث حول فعالية قبول ذوي الإعاقة الشديدة والمعقدة بها.
 ٥. السماح بمرور الانتقال من وضع تربوي لوضع تربوي آخر خلال اليوم الدراسي أو الشهر أو العام الدراسي.
 ٦. وضع آلية موحدة لتقييم وتشخيص ذوي الاحتياجات الخاصة بين القطاعات المختلفة.
 ٧. تفعيل أكبر للخدمات المساندة.
 ٨. تطوير البحث العلمي لتحديد أفضل الممارسات في المجال.

٩. توظيف التقنيات التربوية والمعلوماتية في تطوير نظم توعوية بالمدارس الملحق بها برامج التربية الخاصة.
١٠. تدريب معلمي التربية العامة والخاصة وغيرهم من المهنيين للعمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العامة وكيفية مواجهة التحديات التي تواجههم في تعليم هؤلاء الأطفال.
١١. زيادة تمويل خدمات التربية الخاصة وتنوع مصادره والتوسع في إشراك المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والتقييم لبرامج الوقاية من الإعاقة واستراتيجياتها وغيرها من البرامج.
١٢. التقييم والتطوير الشامل المستمر للنظم واللوائح والقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية.
١٣. تقييم وتطوير الخدمات التربوية المقدمة للموهوبين والمتفوقين، وتحديد فعالية مدارس التربية الخاصة لهم في ضوء التوسع في خدمات الدمج الشامل.

المراجع

العثمان ، إبراهيم بن عبد الله . (١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م) التطورات المستقبلية للأمانة العامة للتربية الخاصة في مجال رعاية ذوي الإعاقات النمائية . الامانة العامة للتربية الخاصة - وزارة التربية والتعليم، الرياض.

قانون حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٨). الجريدة الرسمية، العدد ٧ مكرر (ج).
نصر، محمد علي أحمد (٢٠٠٣). رؤية مستقبلية لتربية ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر باستخدام تكنولوجيا التعليم. المؤتمر السنوي التاسع - تكنولوجيا التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة - مصر. الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم وجامعة حلوان، ٢٢١-٢١١.

Bethere, D. & Pavitola, L. (2014). Quality of Special Education: Parent Perspective. *The European Journal of Social and Behavioural Sciences*, 1591-1601.

Cook, B., Landrum, T. & Tankersley (2014). Special Education past, present, and future: foundational concepts and introduction to the volume. *Advances in learning and behavioral disabilities*, 27, 1-10.

Khan, Q. (2017). Alook at the past, Present, and FUTURE OF Special Education. Retrived from:
<https://www.edutopia.org/.../look-past-present-and-future-special-edu...>

National Council for Special Education (2011). The Future Role of Special Schools and Classes in Ireland. Submitted to the Tánaiste and Minister for Education & Skills, 1-145.

NDA (2018). How America responds to Special Education Needs: past, present, and future. Retrived from:
<nda.ie/.../Education/Education...How-America-Responds-to-Special-...>

Rogers, T. (2016). A teacherks vision of education in the year 2030.

Retrived from:

<https://www.tes.com/news/teachers-vision-education-year-2030>

Stovall, J. (2018). A look at the past and a vision of the future – IDEA at 40. Retrived froem:

<https://sites.ed.gov/.../a-look-at-the-past-and-a-vision-of-the-future-id...>

UNESCO (1995). Review of the present situation in special needs education. Retrived from:

<unesdoc.unesco.org/images/0010/001026/102688e.pdf>

الملخص

يعتبر مجال التربية الخاصة من المجالات الحديثة نسبياً والتي تحدث فيه تطورات هامة وجذرية يوماً بعد يوم. وخلال الأعوام القليلة السابقة تعالت الأصوات الداعمة لتطوير المجال ورسم خطط مستقبلية على جميع الأصعدة لتوفير خدمات تربوية وداعمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتبلورت الرؤية المستقبلية لمجال التربية الخاصة حول دور سياسات التربية الخاصة، التشريع، الإدارة والتنظيم، إعدادات وخدمات التربية الخاصة، الآباء، المعلمين، التمويل والبحث والتطوير في تحسين مستقبل التربية الخاصة وانبثق عن هذه الرؤية مجموعة من التوصيات من أهمها مراجعة ماضي وواقع التربية الخاصة لتحديد نقطة البدء في تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريب معلمي التربية العامة والخاصة وغيرهم من المهنيين للعمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العامة وكيفية مواجهة التحديات التي تواجههم في تعليم هؤلاء الأطفال، وزيادة تمويل خدمات التربية الخاصة وتنوع مصادره والتوسع في إشراك المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والتقويم لبرامج الوقاية من الإعاقة واستراتيجياتها وغيرها من البرامج مع زيادة تمويل البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: التربية الخاصة، رؤية مستقبلية، التشريعات، تدريب المعلمين، إشراك المجتمع المحلي.

Abstract

The field of special education is a relatively recent field in which important and radical developments take place day after day. During the past few years, voices supporting the development of the field and drawing future's plan at all levels to provide educational and support services for children with special needs have increased. The future vision for the field of special education crystallized around the role of special education policies, legislation, administration and organization, settings for and special education, parents, teachers, financing, research and development in improving the future of special education and a set of recommendations emerged from this vision, the most important of which is reviewing the past and the reality of special education to determine a starting point to develop services for children with special needs and training general and special education teachers and other professionals to work with people with special needs in public education schools and how to meet the challenges they face in educating these children, and increasing the finance of special education services and diversifying its sources and the expansion of community involvement in the planning, implementation and evaluation of programs of disability prevention, strategies and other programs.

Key words: Special education, Future vision, Legislation, Teacher training, Community involvement.